مؤتمر المرأة العربية في الأجندة التنموية 2015 - 2030

جمهورية مصر العربية، 29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2015

ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع

إعداد:

الدكتورة/ منى مؤتمن

مستشارة التخطيط الاستراتيجي وعضو مجلس التربية والتعليم في الأردن

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

League of Arab States

منظمة المرأة العربية
Arab Women Organization

صفحة المحتويات

- مقدمة: رؤية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة من أجل عالم أفضل
- المنتدى العالمي للتعليم يحدد خارطة طريق عالمية حتى عام 2030
- إعادة التأكيد على حق الإنسان في التعليم
- قادة العالم يضعون مبادرة التعليم أولاً ضمن أهداف التنمية المستدامة
- المرأة وأهداف التنمية المستدامة
- مدى تأثير/ تأثر المرأة العربية بالهدف الرابع
- موجز حول التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع
- الإنصاف بين الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي بالدول العربية
- العقبات وأسباب الإخفاقات
- التحديات التي تواجه تعليم المرأة في البلدان العربية
- اقتراح آليات القياس لمؤشرات الأهداف وآليات التقويم والتقييم حول مدى تقدم الدول العربية في إدماج بعد النوع الاجتماعي لدى تحقيق الأهداف التنموية:
  1- توضيح مؤشرات الرصد العالمي المحتملة والمرتبطة بالهدف الرابع
  2- المؤشرات الوطنية التكميلية للهدف الرابع
  3- المؤشرات الرئيسية المقترحة إزاء كل هدف من الأهداف الفرعية المنبثقة عن الهدف الرابع من الأهداف الأساسية لأجندة التنمية لما بعد العام 2015
- الفرص
- التوصيات
- قائمة المراجع
- الملاحق

مقدمة: رؤية شاملة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة من أجل عالم أفضل

اعتمدت (193) دولة عضوًا في الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ (2015/9/25) "أجندة التنمية المستدامة 2030"، ومجموعة من الأهداف العالمية الطموحة الجديدة، التي تُمثل رؤية شاملة ومتكاملة وتحويلية لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية والكوكب من أجل عالم أفضل.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أن: "الأجندة الجديدة هي تعهد من القادة لجميع الشعوب في كل مكان. وهي برنامج من أجل البشرية، للقضاء على الفقر بجميع أشكاله، هي خطة لكوكب الأرض، عالمنا المشترك". كما قامت الجمعية العامة باعتماد الأجندة الجديدة رسميًا، وهي "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة". ويتضمن الجدول (17) هدفًا و(169) غاية للقضاء على الفقر ومكافحة عدم المساواة ومعالجة المناخ على مدى الخمسة عشر سنة المقبلة. وترمي الأهداف للبناء على إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. كما أكد الأمين العام على أن: "هذه الأهداف هي خطة من أجل مستقبل أفضل. وأنه علينا الآن أن نستخدم الأهداف لتحويل العالم، وأن نقوم بذلك من خلال الشراكة والالتزام، وأنه لا ينبغي أن يتخلف أحد عن الركب". كما أشاد بالإطار الجديد كخطة للعمل في شراكة، وتكثيف الجهود لتقاسم الرخاء، وإبراز الحاجة الملحة للعمل من أجل تغيير المناخ، وتحقيق المساواة بين الجنسين واحترام حقوق الجميع. وحث الأمين العام على تنفيذ الأهداف العالمية أو جدول الأعمال 2030 بنجاح من خلال إطلاق "تجديد الشراكة العالمية"، إذ أن "جدول أعمال 2030" يحتم علينا النظر إلى أبعد من الحدود الوطنية والمصالح قصيرة الأمد، والعمل معًا في تضامن على الأمد الطويل، فلم يعد بإمكاننا التفكير والعمل في عزلة". وقد وصف رئيس الجمعية العامة أجندة التنمية المستدامة 2030 بأنها "طموحة" في مواجهة الظلم والفقر والتهميش والتمييز. وقال: "نحن ندرك الحاجة إلى الحد من عدم المساواة وحماية كوكبنا المشترك من خلال تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج. ونحن على دراية تامة بالحاجة الملحة لمعالجة سياسة الانقسام والفساد واللامسؤولية التي تؤجج الصراع وتُعيق التنمية[1]".

المنتدى العالمي للتعليم يحدد خارطة طريق عالمية حتى عام 2030:

رحب مجتمع التعليم العالمي، بما في ذلك وزراء من أكثر من مائة دولة، ومنظمات غير حكومية ومجموعات الشباب، باعتماد المنتدى العالمي للتعليم، في اختتام أعماله في إنشيون، بجمهورية كوريا "رؤية تحويلية للتعليم على مدى السنوات الخمس عشرة المقبلة".

[1] المصدر: مركز أنباء الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة. أهم أحداث مؤتمر القمة. الأخبار. جدول أعمال التنمية المستدامة. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/26

ويشجع "الإعلان الخاص بالتعليم لغاية عام 2030" البلدان على توفير تعليم نوعي وشامل ومنصف، وتوفير فرص التعلم مدى الحياة للجميع. ويدعم الإعلان الأهداف التعليمية في إطار أهداف التنمية المستدامة التي تم المصادقة عليها في الأمم المتحدة في سبتمبر أيلول/ 2015. وقد قالت المديرة العامة لليونسكو أن: "هذا الإعلان هو بمثابة خطوة هائلة إلى الأمام. ويعكس تصميمنا على ضمان اكتساب جميع الأطفال والشباب المعارف والمهارات التي يحتاجونها للعيش في كرامة، وتحقيق كامل إمكاناتهم، والمساهمة في مجتمعاتهم كمواطنين عالميين. كما ويشجع الحكومات على توفير فرص التعلم من خلال تجارب الحياة، واستمرار النمو والتطور. ويؤكد أن التعليم هو مفتاح السلام العالمي والتنمية المستدامة".

ويبني إعلان إنشيون على حركة التعليم العالمي للجميع (EFA) التي بدأت في جومتين/ تايلاند في عام 1990، وتجددت في داكار/ السنغال في عام 2000. وقد أسفرت حركة "التعليم للجميع" – والهدف الإنمائي للألفية بشأن التعليم – عن إحراز تقدم كبير، إلا أن العديد من الأهداف، بما في ذلك الوصول إلى التعليم الابتدائي، لم تتحقق. ولا يزال (58) مليون طفل خارج نظام التعليم، معظمهم من الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك لم يكتسب (250) مليون طفل المهارات الأساسية، على الرغم من أن نصفهم قضوا أربع سنوات على الأقل في المدرسة.

وقال المدير التنفيذي لليونيسف: "إذا أريد لهذا الجيل من الأطفال أن يضع حدًا في المستقبل لعدم المساواة والمظالم التي يُعاني منها العالم اليوم، علينا توفير فرصة عادلة للأطفال للتعلم. ويجب أن تكون هذه رؤيتنا والتزامنا الجماعي".

وسيتم تنفيذ إعلان إنشيون من خلال "إطار عمل التعليم بحلول العام 2030"، وهو خارطة طريق للحكومات سيتم اعتمادها في نهاية هذا العام. وسوف توفر إرشادات بشأن الأطر القانونية والسياسية الفعّالة للتعليم، استنادًا إلى مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة في الحكم الرشيد.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة في كلمته في افتتاح أعمال المنتدى أمام المشاركين الذين بلغ عددهم (1500) مشارك/ة: "يضمن التعليم حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة والعمل. والتعليم ضروري أيضًا لمواجهة التهديدات الأمنية، ولا سيما تزايد التطرف المصحوب بالعنف".

وشارك في المنتدى أكثر من (130) وزيرًا، فضلاً عن مسؤولين حكوميين مرموقين، وشخصيات حائزة على جائزة نوبل، ومديري منظمات دولية وغير حكومية، وأكاديميين، وممثلين عن القطاع الخاص، وباحثين، وغيرهم من الجهات الرئيسية المعنية بالتعليم[2].

[2] المصدر: الأخبار. التعليم. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/05/21

إعادة التأكيد على حق الإنسان في التعليم:

دعا الأمين العام للأمم المتحدة، إلى حشد الدعم السياسي وإعادة التأكيد على حق الإنسان في التعليم، وذلك في كلمته التي ألقاها في "قمة أوسلو للتعليم من أجل التنمية" المنعقدة في العاصمة النرويجية. وقال "إن قمة أوسلو هي فرصة لإعادة تأكيد حق الإنسان في التعليم. إنها فرصة لتعبئة الالتزام السياسي. وتلك هي لحظتنا لحشد الدعم الدولي للتعليم، حيث يستعد العالم إلى تبني مجموعة جديدة من أهداف التنمية المستدامة لتوجيه النضال من أجل تحقيق حياة كريمة للجميع".

وأشار إلى أنه في ظل الأزمات العديدة التي يشهدها العالم، يذهب أقل من (2%) اثنين في المائة من المساعدات الإنسانية إلى التعليم، داعيًا إلى توجيه المزيد من المساعدات للأطفال في الأزمات، وتمويل التعليم في حالات الطوارئ. كما رحب الأمين العام بإنشاء لجنة لتمويل التعليم على الصعيد العالمي، والتي سيرأسها المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعليم العالمي[3].

قادة العالم يضعون مبادرة التعليم أولاً ضمن أهداف التنمية المستدامة:

يُشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وقد أُحرِز تقدم جوهري ملموس في إطار زيادة إمكانية الحصول على التعليم بكل مراحله، وزيادة معدلات الالتحاق بالدراسة خصوصًا بالنسبة للنساء والفتيات. وقد تحسنت بقدر هائل مهارات القراءة والكتابة، إلا أن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكثر قوة وتاثيرًا لتكون كفيلة بتحقيق قفزات نوعية في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم. فعلى سبيل المثال؛ حقق العالم التكافؤ بين البنات والبنين في التعليم الابتدائي، ولكن عدد البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك الهدف في ما يتعلق بجميع مراحل التعليم لا يزال قليلاً.

وكجزء من فعاليات مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك، جمعت مبادرة الأمين العام للأمم المتحدة "التعليم أولا" بتاريخ 2015/9/26 قادة العالم ونشطاء التعليم في حدث رفيع المستوى لإدراج التعليم باعتباره هدفًا تحويليًا في خطة التنمية المستدامة الجديدة. كما تم تسليط الضوء على التعليم باعتباره القوة الدافعة الرئيسية لبناء مجتمعات أكثر شمولاً ومرونة وتحقيق السلام الدائم.

وتضم المبادرة ثلاث أولويات منها وضع كل طفل في المدرسة، وتحسين نوعية التعليم، وتعزيز المواطنة العالمية، كجزء لا يتجزأ من هدف التعليم الرابع من أهداف التنمية المستدامة.

وقالت المديرة العامة لليونسكو والأمينة التنفيذية للجنة التوجيهية لمبادرة "التعليم أولا": "إن المبادرة العالمية ساعدت في تشكيل رؤية جديدة للتعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان في الكرامة والتمكين، وكقوة تحويلية شمولية

[3] المصدر: الأخبار. الأمين العام. التعليم. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/07/07

في المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر". وقد أشار معهد اليونسكو للإحصاء إلى أن (124) مليون طفل وشاب هم خارج المدرسة وأن (757) مليون من البالغين ثلثيهم من النساء، لا يستطيعون القراءة أو الكتابة.

وهناك حاجة إلى زيادة كبيرة في التمويل للوفاء بوعود التعليم الطموحة، حيث التكلفة الإجمالية لتوفير التعليم لجميع الأطفال والمراهقين في البلدان النامية سترتفع من (149) مليار دولار في عام 2012، إلى (340) مليار دولار بين عامي 2015 و2030.

وهناك (34) مليون طفل ومراهق خارج المدرسة يعيشون في بلدان تشهد نزاعات، حيث من المرجح أن تكون الفتيات خارج المدرسة في هذه البلدان أكثر بمرة ونصف المرة مقارنة مع أقرانهن في بلدان أخرى[4].

المرأة وأهداف التنمية المستدامة:

- تُشكل النساء (50%) من إجمالي السكان في العالم، وهن غالبًا الأكثر تأثرًا من الرجال بالفقر، وتغيّر المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص الرعاية الصحية، والأزمات الاقتصادية العالمية.
- يجب إلقاء الضوء على كيفية تأثر المرأة بكل هدف من الأهداف السبعة عشر، وكذلك كيف يمكن للنساء والفتيات أن يمثلن المفتاح لتحقيق وتنفيذ كل هدف من هذه الأهداف.
- وبشكل عام، يُعد تمكين المرأة شرطًا مسبقًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة حتى عام 2030.

مدى تأثير/ تأثر المرأة العربية بالهدف الرابع: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع"

تحتل قضايا تعليم المرأة موقعًا متقدمًا في أولويات المجتمع العربي فى المرحلة التاريخية المعاصرة، ويرجع ذلك إلى تزايد الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الانسان وموجات التحرر الفكرى والإنساني التى يشهدها العالم بأسره تحت تأثير العولمة وعالمية المعرفة وما يرتبط بها من تحولات هيكلية فى السياسات الاجتماعية والاقتصادية فى دول العالم المختلفة، والتى لها الأثر الكبير فى نشوء تحديات وفرص جديدة أمام المرأة.

ويُعتبر حق المرأة العربية في التعليم دون تمييز أساس الحقوق وجوهرها والقاسم المشترك لجميع القيم الانسانية والشرائع الدينية والدنيوية. لأن التعليم يؤهل المرأة للتمتع بمزايا جميع الحقوق والقيم. إن تمتع المرأة العربية بالكثير من الحقوق المدنية والسياسية وحرية استقاء المعلومات وحرية التعبير وحرية التصويت والترشيح والكثير من الحقوق الأخرى، يتوقف على مستوى تعليمها والفرص المتاحة لها في التعليم. وكذلك فإن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثل؛

[4] المصدر: أهم أحداث مؤتمر القمة. الأخبار. التعليم.27 /http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09

الحق في اختيار العمل والحصول على أجر مساوٍ للرجل والتمتع بفوائد التقدم العلمي والتكنولوجي والحصول على التعليم العالي، لا يمكن ممارستها بطريقة مجدية إلا بعد حصول المرأة على مستوى مناسب من التعليم.

ويُمكن إيضاح أهم المواطن التي تتأثر فيها المرأة عبر الهدف الرابع، على النحو الآتي:

- يُوسع التعليم خيارات الحياة المنتجة والمُرضية، ويُسهم في تحقيق مكاسب اجتماعية واقتصادية على أوسع نطاق.
- تُشكل النساء أكثر من (60%) من إجمالي الأميين والأميات في العالم.
- لابد من بذل جهود نشطة لوضع حد للقوالب النمطية القائمة على النوع الاجتماعي، ويجب التصدي للموروثات الثقافية التقليدية التي تحد من التعليم المدرسي للفتاة.
- يُعد النهوض بالتعليم – شرطا مسبقًا لضمان المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة – من خلال تنقيح المناهج الدراسية والسياسات الرامية إلى التصدي للتمييز بين الجنسين، وتحسين الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتدريب المعلمين والطلبة[5].

موجز حول التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع:

- يصعب تقييم التقدم المحرز باتجاه تحقيق أهداف التعليم للجميع نظرًا لنقص البيانات في بعض الحالات، إذ لا تتوفر بيانات بشأن بعض المؤشرات لدول معيّنة أو لا تتوافر هنالك سلسلة زمنية من البيانات. كما يتّضح أن أثر انعدام الاستقرار والنزاعات الناجمة عن "الربيع العربي" لم ينعكس بعد على البيانات، إذ تعود هذه البيانات إلى الفترة التي سبقت ذلك. وبالتالي؛ لا بدّ من ترقّب الأثر المحتمل لهذه الظواهر في المستقبل، سواء أكان إيجابيًا أو سلبيًا.
- يُقدّم التعليم قبل الابتدائي صورة مختلطة، ولكنّ التقدم بطيء في هذا السياق. فمع غياب خطة التعليم للجميع أو هدف وطني خاص به، يُمكن اعتبار أنّ التقدم غير ملائم لتمكين الأطفال في المنطقة من حصد الثمار المعروفة للمرحلة قبل الابتدائية، وقد يكون لذلك وقع على التقدم المنجز في المرحلة الابتدائية.
- تحققت الأهداف التي حددها الهدف الثاني من خطة التعليم للجميع في المرحلة الابتدائية بصورة كاملة أو شبه كاملة، في تسع دول من المنطقة، في حين لم تتمكن خمس دول فقط من بلوغها. وفي ست دول أخرى، ما من بيانات متوافرة لتقييم التقدم، وهي حلقة ضائعة من الضروري تجاوزها ومعالجتها في أسرع وقت. وما زالت أعداد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس كبيرة، وقد تتخطى تلك المذكورة في البيانات بفعل التسرب المدرسي والتغيّب عن المدرسة. كما أحرزت معظم دول المنطقة تقدمًا ملموسًا من ناحية زيادة النفاذ إلى

[5] المرأة وأهداف التنمية المستدامة. مستقاة من بيانات قامت بإعدادها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

التعليم الثانوي، بالنسبة إلى الفتيان والفتيات على حد سواء. ولكن تبرز هنالك مخاوف في الدول التي تشهد ارتفاعًا في معدلات القيد لصالح الفتيان. فما يمكن ملاحظته هو؛ وجود فجوة هامّة بين الجنسين لفائدة الذكور في مجال نسب القيد الإجمالية والصافية في التعليم الابتدائي في الدّول العربية، أمّا في مجال الكفاية الدّاخلية نلاحظ أنّ الفتاة العربية تقارب أو تفوق الفتيان في مجال كسب القدرات والمهارات بالمدرسة الابتدائية والوصول إلى المرحلة التعليمية الموالية.

- ويبقى التقدم في ما يتعلق بالقراءة والكتابة لدى الكبار بطيئًا للغاية، ويترافق مع تزايد الأعداد المطلقة للأميين الكبار في بعض الدول والتدهور نوعاً ما في وضع النساء. وعلى ما يبدو؛ لا يتناسب مستوى الجهود المبذولة حاليًا مع حجم التحدي الذي تطرحه القرائية، خصوصًا في الدول الثماني التي تضم كل واحدة منها أكثر من مليوني أمّي كبير.
- يسلك تكافؤ الجنسين اتجاهًا إيجابيًا في التعليم الابتدائي والثانوي من حيث النفاذ المتكافئ للفتيات. وينبغي في هذا الإطار رصد إمكانية أن يتم هذا التكافؤ بوتيرة متصاعدة لصالح الفتيان. فزيادة نسبة الأميين الكبار من النساء في ست دول تأخذ منحىً مقلقًا وتُثبت أنّ المبادرات المعنية بالقراءة والكتابة غير فعّالة بما يكفي للوصول إلى النساء.
- أخيرًا؛ تثير نوعية التعليم قلقًا عميقاً، كما توضح النتائج الضعيفة في الاستطلاعات والمسوحات الدولية. ويُعتبر مستوى الأداء عمومًا جد متدنٍّ وغير كافٍ لضمان اكتساب السكان للمهارات الأساسية انطلاقًا من ركائز متينة، وبالتالي يُحرم الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل من المهارات الضرورية لتحقيق تنمية بشرية متوازنة ومتكافئة[6].

الإنصاف بين الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي بالدول العربية:

وضعت خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (2008–2018) أهدافًا استراتيجية لكل مرحلة من مراحل التعليم، وقد خصّت مرحلة التعليم الأساسي بعدّة أهداف من بينها: "تعميم التعليم الأساسي وإلزاميته".

وفي هذا السياق، فإنّ الخطّة التنفيذية في تحديدها للغايات والأهداف الاستراتيجية والسياسات للنظام التعليمي المستقبلي، وضعت تصورات للعقد القادم يتمثل خاصة في: "خلق وإتاحة الفرص التعليم للجميع، وعدم السماح للفجوة المعرفية أن تُنشئ واقعًا اجتماعيًا واقتصاديًا جديدًا، بمعنى ضمان تمتّع جميع الطلبة والكبار ذكورًا وإناثًا وذوي الاحتياجات الخاصة بحق طلب المعرفة".

[6] التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014. الاجتماع العالمي للتعليم للجميع: 12- 14 أيار/ مايو 2014 – عمان. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

قامت اللجنة التوجيهية لحركة التعليم للجميع التي تمّ تكليفها من منظمة اليونسكو بوضع سبع غايات لمرحلة ما بعد عام 2015، ومن بينها خُصّت مرحلة التعليم الأساسي بالهدف التالي: "أن يكون جميع الفتيات والفتيان قد أتمّوا بحلول عام 2030 مرحلة التعليم الأساسي المجاني والإلزامي الجيد الذي لا تقلّ مدّته عن تسع سنوات، وقد حققوا نتائج التعلم المرتبطة بهذه المرحلة، مع إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين ولأشد الفئات تهميشًا".

كما أنّ الأهداف الإنمائية التي وضعتها منظّمة الأمم المتحدة قد نصّت على أنّ "الإنصاف بين الجنسين عنصر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"، ولكن بقيت هذه الأهداف صعبة التحقيق في عدّة دول عربية وغير عربية، وذلك رغم التحسّن الملحوظ في تطور مؤشّرات المساواة بين الجنسين في مختلف المستويات التعليمية خلال العشرية الأخيرة.

1- الإنصاف في مجال الالتحاق بالتعليم الابتدائي:

1-1 نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي:

يبيّن مؤشّر نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي المستوى العام للمشاركة في السنة الأولى من التعليم الابتدائي والطاقة الاستيعابية الممكنة، ويوضّح الجهد المبذول من قبل الدول لاستيعاب جميع الطلبة المعنيين في هذا المستوى التعليمي. ويعكس مؤشّر المساواة بين الجنسين مدى تقارب أو تباين نسبتي القيد لدى الذكور والإناث. فإذا كانت النسبتان متقاربتان يقترب المؤشر من واحد (1)، وإذا كان هناك تباين يكون مؤشر المساواة إما دون الواحد (1) ويؤشر ذلك إلى نسبة قيد أعلى لدى الذكور، وإمّا أعلى من واحد (1) ويدلّ ذلك على نسبة قيد أعلى لدى الإناث.

يُبيّن تحليل واقع الالتحاق بالتعليم الابتدائي أنّ نسبة القيد الإجمالية قد شهدت تطوّرًا هامًّا خلال العقد الأخير، ولكن يبقى السّؤال المطروح هنا: هل شمل هذا التطوّر الذكور والإناث، أم هل توجد هنالك فجوة بين الجنسين؟

نلاحظ من الرسم البياني (1) الوارد في الملاحق؛ أنّ الفجوة بين الجنسين في نسبة القيد الإجمالية كانت مرتفعة خلال سنة 2000 وشهدت تقلّصًا ملحوظًا خلال العشرية الأخيرة، غير أنّ مؤشّر المساواة في الدول العربية بقي في حدود (0.93) بينما اقترب المعدّل العالمي ومعدّل الدول ذات الدخل المتوسّط لِـ (0.98) من (1).

كما نلاحظ أنّ مؤشّر المساواة بين الجنسين في الدول العربية كان في نفس المستوى مع معدّل الدول ذات الدخل الضعيف (0.87) سنة 2000، لكن هذا الأخير شهد تطوّرًا سريعًا ليبلغ (0.96) سنة 2013، بينما لم يتجاوز المعدّل العربي (0.93) خلال نفس السّنة، وهو ما يؤكّد على وجود فجوة هامّة بين الجنسين لفائدة الذكور في مجال نسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي.

2-1 نسبة القيد الصافية المعدّلة في التعليم الابتدائي:

يهدف مؤشّر نسبة القيد الصافية المعدّلة في التعليم الابتدائي إلى قياس فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي المتاحة بدقّة للأطفال في السّن القانونية لدخول المدرسة الابتدائية. وبالرّجوع إلى تطّور المعدّل العربي لنسبة القيد الصافية خلال السنوات الأخيرة، نلاحظ أنّ الدّول العربية قطعت أشواطًا هامّة في مجال خلق فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي، غير أنّ السؤال المطروح، هو: هل تمّت الاستفادة من هذه الفرص من قبل الذكور والاناث على حدّ سواء؟

نلاحظ من الرسم البياني (2) الوارد في الملاحق؛ أنّ الفجوة مرتفعة بين الجنسين في نسبة القيد الصافية المعدّلة في الدّول العربية، إذ أنّ مؤشر المساواة لا يفوق (0.96) سنة 2013، وذلك رغم ارتفاعه المستمرّ منذ سنة 2000 حيث كان يساوي (0.90).

كما نلاحظ أنّ المعدّل العربي لمؤشّر المساواة بقي هو الأضعف مقارنة بالمعدل العالمي ومعدّلات الأقاليم الأخرى خلال الفترة الممتدّة بين سنتي (2000 و2013)، وهذا يدلّ على أنّ فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي في الدول العربية قد تمّت الاستفادة منها من قبل الذكور أكثر من الإناث.

2- الانصاف في مجال الكفاية الدّاخلية للتعليم الابتدائي:

2-1 نسبة المعيدين في التعليم الابتدائي:

يمكّن هذا المؤشّر من قياس مدى إعادة الطلبة حسب الصفوف كجزء من الفاعلية الدّاخلية للتعليم. والسؤال المطروح، هو: ما هو الفارق بين الجنسين في هذا المجال؟

نلاحظ من الرسم البياني (3) الوارد في الملاحق؛ أنّ نسبة المعيدين أعلى عند الذكور منها عند الإناث سواء أكان ذلك على الصعيد العربي أو العالمي، ويبقى الفارق بين الذكور والإناث أكبر في الدول العربية. كما نلاحظ أنّ نسبة المعيدات في الوطن العربي قريبة من المعدّل العالمي ذكورًا وإناثًا رغم أنّ هذه النسبة تعتبر مرتفعة نوعًا ما، ويمكن البحث في الطرائق الكفيلة بتقليصها لدى الذكور والإناث على حدّ سواء.

2-2 معدل التسرّب في التعليم الابتدائي:

يمكّن هذا المؤشّر من قياس ظاهرة تسرّب الطلبة من فوج معين من المدرسة قبل إتمام دراستهم وتأثيرها على الفعالية الداخلية الخاصة بالنظم التعليمية. كما يُعتبر هذا المؤشّر من المؤشرات الرئيسية لتحليل تدفّق الطلبة وتوقّع نسب التدفق من صف إلى صف آخر في إطار الدورة التعليمية.

ومع أنّ المعدّل العربي للتسرّب قد شهد انخفاضًا خلال الفترة (2005-2012)، ولكن يبقى السؤال المطروح، هو: هل خصّ هذا الانخفاض الذكور والإناث؟

يبيّن الرسم البياني (4) الوارد في الملاحق؛ أنّ معدّل التسرّب في الدّول العربية شهد انخفاضًا خلال الفترة (2005–2011)، بينما شهد المعدّل العالمي ارتفاعًا صغيرًا خلال نفس الفترة. كما نلاحظ أنّ تسرب الإناث كان أعلى من الذكور خلال العشرية الأخيرة. بينما يشير المعدّل العالمي إلى العكس، إذ أن معدّل تسرب الذكور أعلى من معدّل الإناث. كما تشير الأرقام إلى أنّه خلال سنة 2012 أصبح معدّل تسرّب الذكور أعلى بقليل من المسجّل لدى الإناث مع ارتفاع ملحوظ للمؤشّر لدى الجنسين من سنة 2011 إلى سنة 2012.

2–3 معدّل البقاء في الدراسة حتى الصّف الأخير من التعليم الابتدائي:

يُمكّن هذا المؤشّر من تقييم الكفاية الداخلية للنظام التعليمي وقدرته على بقاء الطلبة فيه. وهو يمثّل النسبة المئوية لعدد الطلبة المنتمين إلى فوج التحق بالصّف الأول من المستوى الابتدائي في عام دراسي معين ومن المتوقّع أن يصل إلى الصّف الأخير من هذا المستوى.

إنّ معدّل البقاء في الدراسة حتّى الصّف الأخير من التعليم الابتدائي في الدول العربية، استقرّ في مستوى (80.2%) سنة 2012. كما أنّ المعدّل العربي يفوق المعدّل العالمي ومعدّل الدول ذات الدخل المتوسط والدول ذات الدخل الضعيف، بينما يبقى بلوغ معدّل الدول ذات الدخل العالي صعب المنال في الوقت الحالي، إذ أنّه يفوق المعدّل العربي بحوالي (15) نقطة. ويبقى السؤال المطروح: ما هو الوضع بالنسبة إلى الجنسين في هذا المجال؟

نلاحظ من الرسم البياني (5) الوارد في الملاحق؛ أنّ معدّل البقاء في الدّراسة حتّى الصّف الأخير من التعليم الابتدائي متقارب لدى الجنسين خلال العشرية الأخيرة مع ارتفاع طفيف لفائدة الذكور، حيث استقرّ مؤشّر المساواة بين (0.98) و(0.99) ، بينما شهد ارتفاعًا ليصل إلى حدود (1.01) سنة 2012.

وما يمكن تأكيده هو أنه يوجد تقارب كبير بين الجنسين في الدول العربية في مجال البقاء في الدّراسة إلى الصفّ الأخير من التعليم الابتدائي. وأنّ التفوق لدى الإناث مؤكد خلال الفترة (2000 – 2012) حسب المعدّل العالمي ومعدّل الدول ذات الدخل العالي ومعدّل الدول ذات الدخل المتوسّط، وخلال الفترة (2009–2012) في الدّول ذات الدخل الضعيف[7].

[7] النشرة الإحصائية للمرصد العربي للتربية. "الإنصاف بين الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي بالدول العربية". العدد السادس. سبتمبر 2015. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

العقبات وأسباب الإخفاقات:

تُصنف التقارير الوطنية التي أعدت لغايات تجهيز "الاستعراضات الوطنيّة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عامًا" أسباب الإخفاقات والعقبات الكبرى أمام مكافحة التمييز على أساس النوع الاجتماعي في القطاع التربوي والتدريبي على النحو الآتي:

1. المفاهيم الثقافية السائدة حول تعليم المرأة. ويظهر ذلك بالدرجة الأولى في الأوساط الريفية حيث تنتشر الأمية بمستويات مرتفعة وخاصة لدى الإناث. وبالدرجة الثانية، في المستوى المنخفض عمومًا للانخراط النسائي في مراحل الدكتوراه والدراسات العليا البحثية. كما أشارت تقارير بعض البلدان إلى تحقيق تقدم ملحوظ في الانخراط النسائي في المستوى الابتدائي مقابل استمرار الفجوة في المستوى الثانوي.
2. المناهج التعليمية التي ما زالت في بلدان عربية عدة تتضمن صورًا نمطية لأدوار كل من المرأة والرجل.
3. محدودية الميزانيات المخصصة للتعليم في بعض البلدان العربية.
4. الفجوة في آليات تطبيق القوانين في بعض البلدان، إذ تقف المؤسسات الرسمية نفسها أحيانًا عائقًا أمام إحراز تقدم على المستويات القانونية، وأمام وضع خطط وآليات واضحة في هذا المجال، وبخاصة في البلدان التي تشهد انقسامات سياسية.
5. تعرُّض المؤسسات التعليمية والتدريبية إلى خسائر ضخمة نتيجة الاحتلال والحروب والنزاعات المسلحة التي شهدتها بعض البلدان خلال الأعوام الأخيرة.
6. الدور البالغ السلبية الذي يلعبه الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين في تعطيل الحياة التربوية، إضافةً إلى ما يسببه من صعوبة في التنقل الآمن للنساء[8].

التحديات التي تواجه تعليم المرأة في البلدان العربية:

تُبين التقارير الوطنية التي أعدت لغايات تجهيز "الاستعراضات الوطنيّة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عامًا" أن محو الأمية التحدي الأكبر للبلدان العربية في مجال تعليم المرأة، تليه الفجوات التعليمية بين الذكور والإناث في مختلف المراحل التعليمية والاختصاصات، وبخاصة التعليم المهني والتقني في مختلف المناطق ولدى جميع الفئات، وتطوير المناهج التعليمية للإيفاء بمعايير الجودة، وتنقيتها من أشكال التمييز ومن الصور النمطية لكل من الرجل والمرأة، التي تتضمنها تصريحًا وتلميحًا، وتفعيل آليات تطبيقها[9].

[8] التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عامًا. 2015. الأمم المتحدة. بيروت.
[9] التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عامًا. 2015. الأمم المتحدة. بيروت.

وترتبط التحديات التى تواجه تعليم المرأة فى البلدان العربية، وكذلك الفرص التى يُمكن التعامل معها لمواجهة التحديات ومن ثم تمكينها وإنصافها فى علاقتها بالرجل بالسمات العامة للوضع الراهن للمرأة العربية وبمنظومة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومنظومة القيم الثقافية والموروث الاجتماعي، على النحو الآتي:

1. التحديات المرتبطة باختلال ميزان المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين في التعليم:

إن عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم يُشكل أكثر مظاهر عدم التكافؤ أثرًا في المجتمعات العربية، لأنه يؤثر عمليًا على نصف عدد السكان. ورغم التحسن الكمي في مستويات تعليم المرأة وإزدياد معدلات التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية والثانوية، إلا أن هذه الإنجازات لم تنجح في تعديل بعض المواقف والمعايير الاجتماعية المتحيزة ضد المرأة، التي تُشدد على نحو حصري على الدور الإنجابي للمرأة وتعزز اللامساواة بين الرجل والمرأة في مختلف نواحي الحياة. هذا التحدي الكبير كان له تداعيات أخرى أدت إلى بروز تحديات أخرى أمام المرأة العربية، منها:

- تُعاني النساء في بعض البلدان العربية من عدم المساواة في الحقوق والتطبيقات القانونية التي غالبًا ما تتجلي في حرمانها من حقها في التصويت والانتخاب، ولا تزال الاستفادة من قدرات المرأة العربية من خلال المشاركة السياسية والاقتصادية هي الأقل في العالم، كما يتضح من النسبة المنخفضة لتمثيل المرأة في كل من المجالس التشريعية ومجالس الوزراء وفي اليد العاملة.
- تُعاني المرأة العربية أيضًا من عدم المساواة في الفرص، وهو ما يتضح من الوضع الوظيفي والأجور، ومن التمييز الوظيفي القائم ضد المرأة.
- ولا يزال التمييز القائم على أساس الجنس في التعليم له انعكاسات سلبية أمام مشاركة المرأة رسميًا في عملية صنع القرار واتخاذه والمشاركة في السلطة.

2. التحديات المتعلقة بالثقافة السائدة والموروث الاجتماعي في تعليم المرأة العربية:

إن النظرة الاجتماعية التقليدية في بعض المجتمعات العربية وبخاصة في الأرياف والبادية والتجمعات السكانية الشعبية وفي المناطق النائية والمهمشة؛ تعتبر أن الوضع الطبيعي للمرأة هو الزواج وحياة البيت، ويتم تقسيم الأدوار بناءً على هذا التمييز. إن جملة التحديات التى تواجهها المرأة العربية ترتبط بقدرة الأنظمة التعليمية على فرض إلزامية التعليم دون تمييز، والحد من تسرب الفتيات من المدارس، وفرض قوانين صارمة للحد من زواج الفتيات المبكر في هذه المجتمعات.

3. التحديات المرتبطة بالمشاركة فى الشأن العام وصنع القرار:

غياب العلاقة بين التوسع فى تعليم المرأة والوزن النسبى لما تمارسه من تأثير فى صنع الحياة من حولها. وإن غياب هذه العلاقة بين التعليم والمشاركة فى الحياة السياسية والاجتماعية ترتبط بمنظومة من القيم لدى بعض الجهات التي لاتزال-

ورغم كل الجهود التي بُذلت وتبذل– تؤمن بالدور الأحادي للمرأة ضمن نطاق الأسرة، ولا تعترف بدورها المهني أو المجتمعي، فضلاً عن ارتباط ذلك ببعض الجوانب القانونية والسياسية والموروثات الثقافية السلبية التى تُعيق بصورة مباشرة وغير مباشرة مشاركة المرأة للرجل فى العمل السياسى، الذي لا يزال حكرًا على الرجل باستثناء حالات قليلة هنا أو هناك. ولا يُمكن إعفاء المرأة من المسؤولية، إذ عليها أن تطور من نظرتها إلى ذاتها وأن تسعى لتؤهل نفسها لتحمل مسؤولياتها كاملة ومشاركة الرجل فى كل هذه الميادين بكفاءة واقتدار.

4. التحديات المرتبطة بالعمل والمشاركة فى الحياة الاقتصادية:

غياب العلاقة بين التوسع في تعليم المرأة والوزن النسبي لما تُمارسه من تأثير في الحياة الاقتصادية. ففي حين يسعى النظام التعليمي في البلدان العربية إلى تحسين قدرات المرأة التعليمية والتدريبية؛ نجد في الوقت نفسه أن نظام العمل في الاقتصاديات العربية يُحبذ إعطاء فرص العمل للذكور، مما يُفسر اتساع الفجوة في حجم البطالة لدى النساء بالمقارنة مع الرجال.

5. التحديات المرتبطة بتأنيث الفقر:

يميل الفقر إلى أن يُصيب النساء أكثر من الرجال لهشاشة أوضاعهن في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وبخاصة لدى انخفاض مستويات التعليم لديهن. ويؤدي فقر النساء إلى تكثيف البعد النوعي لجوانب عدم المساواة، خاصة في ما يتعلق بتوزيع ثمار التنمية وعدم المساواة في الحصول على فرص العمل وعدم المساواة في الأجر بالمقارنة مع الرجل. وارتفاع نسبة النساء العربيات اللواتي يعشن تحت خط الفقر، وانخفاض نسبة انتفاع النساء من إجمالي منافع الضمان الاجتماعي.

6. التحديات المتمثلة في قدرة النظم العربية على النهوض بالمرأة العربية:

لا تكمن المشكلة في وجود دساتير وتشريعات وقوانين تُعزز النهوض بالمرأة العربية، بل تكمن في القدرة على تفعيل تطبيقها ومتابعة تنفيذها، ووجود الإرادة السياسية وصلابة موقف المرأة منها. وفي هذا الاطار لا بد من الإجابة على التساؤلات الآتية:

أ- إلى أى مدى تستجيب مناهج ونظم التعليم العربية المعاصرة للتحديات المفروضة على المرأة العربية، وكيف يُمكن تطوير مناهج التعليم بمختلف أنماطه العام والمهني والتقني والجامعي، وفتح آفاق المعرفة مع العالم الخارجى بما يجعل المرأة العربية قادرة على فهم متغيرات العصر وتحدياته من جانب، والمساهمة الفاعلة في سد احتياجات سوق العمل ومتطلباته المتجددة من جانب آخر؟

ب- هل تعمل نظم ووسائط الإعلام العربية بمختلف أنماطها: المقروء والمسموع والمرئي والإلكتروني فى اتجاه تمكين المرأة: اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا واقتصاديًا وقانونيًا، وكيف يُمكن تنمية الكوادر الإعلامية التي من شأنها أن تضع أولويات المرأة العربية فى قمة اهتمامات المجتمع وترقى بالخطاب الإعلامى للمرأة وفق خطة طموحة مبرمجة؟

ج- ما أهم كفايات ومهارات العمل الجديدة المرتبطة باقتصاد المعرفة بما فيها المهارات الفنية التخصصية والقيادية والإدارية، وكيف يُمكن تنميتها لدى المرأة العربية وتمكينها منها، لتغدو قادرة على المنافسة بقوة في سوق العمل؟

د- كيف يُمكن تفسير عزوف المرأة العربية عن المشاركة السياسية، فى الوقت الذى تنص فيه معظم الدساتير العربية على منحها هذا الحق؟ وما هي جوانب التطوير التشريعي والقانوني والمؤسسي اللازمة لتفعيل دور المرأة فى صنع القرار بكافة صورة ومستوياته؟[10]

- اقتراح آليات القياس لمؤشرات الأهداف وآليات التقويم والتقييم حول مدى تقدم الدول العربية في إدماج بعد النوع الاجتماعي لدى تحقيق الأهداف التنموية:

أولاً: توضيح مؤشرات الرصد العالمي المحتملة والمرتبطة بالهدف الرابع: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع".

- المؤشر (31): نسبة الأطفال من عمر (36- 59 شهرًا) الذين يتلقون سنة واحدة على الأقل تعليمًا عالي الجودة من برامج الطفولة المبكرة/ ما قبل التعليم الابتدائي.

المنطق والتعريف: هذه البرامج يمكن أن تمتد على نطاق واسع بحيث تشمل: برامج الطفولة المبكرة التي يقدمها القطاع الخاص، أو منظمات المجتمع المدني، أو الوزارات والمؤسسات الحكومية. وهذا مؤشر مهم لقياس تطور الطفل. فالتعرض لمدة سنة على الأقل من التعليم ما قبل الابتدائي عالي الجودة له آثار ثابتة وإيجابية - في المدى القصير والطويل الأجل - على نمو الأطفال. ففي المدى القصير مثلاً، فإن المهارات المعرفية المبكرة، بما في ذلك مهارات القراءة والرياضيات، تتأثر بشكل إيجابي بالتعليم ما قبل الابتدائي. ومن المهم أن يتم تصنيف البيانات حسب: الجنس، والموقع، ومتوسط دخل الأسرة.

[10] مركز إبداع المعلم. فلسطين. Teacher Creativity Center. www.teachercc.org.

- المؤشر (32): مؤشر تنمية الطفولة المبكرة (ECDI).

المنطق والتعريف: القدرات النمائية/ التطوّرية في مرحلة الطفولة المبكرة يُمكن قياسها من خلال مؤشر ممثل حاليًا في المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)؛ الذي يقيس تقدم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (36–59) شهرًا في أربعة مجالات: اللغة/ مهارات القرائية (القراءة والكتابة، والحساب)، والتطور: الجسمي، والاجتماعي– العاطفي، والمعرفي. يتم قياس كل من هذه المجالات الأربعة عن طريق أدوات تعتمد على ملاحظات وقتية حقيقية. إن المسوحات العنقودية متعددة المؤشرات (MICS) تحتسب القيمة الكلية للمؤشر كنسبة مئوية من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (36–59) شهرًا والذين يسيرون على المسار الصحيح في ثلاثة على الأقل من المجالات الأربعة. ومن المهم أن يتم تصنيف البيانات حسب: الجنس، والعمر، والمنطقة؛ حضر/ ريف.

- المؤشر (33): معدلات إتمام/ إكمال التعليم الابتدائي للبنات والبنين.

المنطق والتعريف: يُقاس إتمام/ إكمال مرحلة التعليم الابتدائي مقارنة بنسبة القبول الإجمالية، وهو العدد الإجمالي للطلبة الوافدين الجدد الذين يصلون إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي (وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم أو ISCED 2011)، بغض النظر عن السن، معبرًا عنه بالنسبة المئوية من إجمالي عدد السكان المتوقع التحاقهم نظريًا في الصف الأخير من التعليم الابتدائي. ويعرّف التعليم الابتدائي وفقًا لِـ ISCED 2011 بأنه عبارة عن: برامج مصممة عادة على أساس الوحدة أو المشروع لتزويد الطلبة بالمهارات الأساسية في القراءة والكتابة والرياضيات، إلى جانب الفهم الأساسي لمواد أخرى مثل؛ التاريخ، والجغرافيا، والعلوم الطبيعية، والعلوم الاجتماعية، والفنون والموسيقى. ومن المهم أن يتم تصنيف البيانات حسب: الجنس، ومتوسط دخل الأسرة، والإقليم. وإيلاء اهتمام خاص للأطفال في الأقاليم التي تشهد النزاعات، إذ أن الأطفال في هذه الأقاليم هم الأكثر تعرضًا لخطر التسرب من النظام المدرسي.

- المؤشر 34: نسبة الفتيات والفتيان الذين يتقنون مجموعة كبيرة من المهارات الأساسية، بما في ذلك مهارات القرائية (القراءة والكتابة) والرياضيات، بحلول نهاية المرحلة الابتدائية (استنادًا إلى مقارنات مرجعية وطنية موثوقة) – هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره.

المنطق والتعريف: تم تصميم هذا المؤشر لقياس نسبة الأطفال الذين يتقنون القراءة وفهم النصوص باللغة الأساسية التي يتعلمون بها، وهم القادرون – على أقل تقدير – على العد وفهم العمليات والمفاهيم الرياضية الأساسية، وذلك كنسبة من إجمالي الأطفال في نهاية مرحلة التعليم الابتدائي في القطر. إن الإتقان ينبغي أن يتم تعريفه/ تحديده على المستوى الوطني، ولكن ينبغي أن يشمل التعريف القدرة على القراءة، وفهم الرموز، وفهم وتحليل النصوص بلغتهم الأساسية التي يتعلمون بها. وهذا هو المؤشر الإجمالي/ التجميعي الجديد المقترح لضمان أن الإتقان يُمكن احتواؤه،

مثلما يمكن أن يكون لتعلم المهارات الرياضية الأساسية كما هو معروف لدينا صلة وثيقة مع الأداء الأكاديمي في المستقبل. ومن المهم أن يتم تصنيف البيانات حسب: الجنس، والمنطقة؛ حضر/ ريف.

المؤشر (35): معدلات إكمال الدراسة الثانوية للبنات والبنين.

المنطق والتعريف: يتم احتساب إتمام/ إكمال التعليم الثانوي بقسمة إجمالي عدد الطلبة في الصف الأخير من التعليم الثانوي ناقص الطلبة المعيدين في ذلك الصف على إجمالي عدد الأطفال ذوي السن الرسمي المعتمد لاستكمال التعليم. إنه يحتسب معدلات التسرب داخل المدرسة الثانوية ومعدلات الانتقال بين التعليم الابتدائي/ الأساسي إلى التعليم الثانوي، باستخدامه كقاسم مشترك لإجمالي عدد الأطفال ذوي السن الرسمي المعتمد لاستكمال التعليم. ومن المهم أن يتم تصنيف البيانات حسب: الجنس، والدخل، ونوع الإعاقة – إن وجدت، والإقليم، وبشكل منفصل للأطفال في مناطق النزاعات، لأن الأطفال في مثل هذه الأقاليم هم الأكثر تعرضًا لخطر التسرب من النظام المدرسي. حيث البيانات الإدارية لا تتضمن هذه المعلومات، وقد يكون من المهم الحصول عليها ضمن هذه التصنيفات.

المؤشر (36): نسبة الفتيات والفتيان الذين يحققون الإتقان في مجموعة كبيرة من نتاجات التعلم، بما في ذلك القراءة والرياضيات، بحلول نهاية المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي (استنادًا إلى مقارنات مرجعية وطنية موثوقة)

– هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره.

المنطق والتعريف: يقيس المؤشر النسبة المئوية للفتيات والفتيان الذين يتقنون مجموعة كبيرة من نتاجات التعلم، وكحد أدنى في القراءة والرياضيات. إن الإتقان ينبغي أن يتم تعريفه/ تحديده من خلال معايير على المستوى الوطني، ولكن ينبغي أن يشمل التعريف القدرة على القراءة، وفهم الرموز، وفهم وتحليل النصوص بلغتهم الأساسية التي يتعلمون بها، وفهم المفاهيم الرياضية المتقدمة، وتعليل السببية، وحل المشكلات المعقدة. وفرص تصنيف البيانات يُمكن النظر فيها حالما يتم تطوير المؤشر.

المؤشر (37): معدلات الالتحاق بالتعليم العالي للنساء والرجال.

يقيس المؤشر إجمالي القيد/ الالتحاق في التعليم العالي بغض النظر عن السن، معبرًا عنه كنسبة مئوية من مجموع السكان في الفئة العمرية التي تمتد خمس سنوات بعد مغادرة المدرسة الثانوية. ويعرّف التعليم العالي وفقًا للتصنيف الدولي الموحد للتعليم (1997) بالمستويين 5 و6. ومن المهم أن يتم تصنيف بيانات الالتحاق حسب: الجنس، والمنطقة؛ حضر/ ريف، ومجال الدراسة (لتتبع التحاق المرأة في تخصصات: العلوم، والرياضيات، والهندسة، وما إلى ذلك).

ثانيًا: المؤشرات الوطنية التكميلية للهدف الرابع

1.4 (نسبة الفتيات والفتيان الذين يكتسبون المهارات والقيم اللازمة من أجل المواطنة العالمية والتنمية المستدامة مع نهاية الحلقة الأولى من التعليم الثانوي) – هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره، كما ينبغي تطوير مقارنات مرجعية وطنية. ويقيس هذا المؤشر نسبة الأطفال الذين يكتسبون المهارات والقيم اللازمة لهم ليكونوا "مواطنين عالميين" منتجين، مع الاعتراف بأن وراء العمل الأكاديمي الأساسي، هناك القيم والمهارات التي تمكّن الأطفال من النمو بحيث يتحملوا المسؤولية الاجتماعية، ويصبحوا ناضجين عاطفياً، وأعضاء منتجين في المجتمع.

2.4 (نسبة الأطفال دون سن 5 سنوات التي اختبرت/ تختبرُ الرعاية الوالدية المستجيبة والمحفّزة في بيئات آمنة). ويقيس مؤشر المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS) النسبة المئوية للأطفال أقل من 5 سنوات الذين انخرط معهم شخص بالغ في أربعة أو أكثر من الأنشطة لتعزيز التعلم والاستعداد للمدرسة في الأيام أل 3 الماضية/ السابقة.

3.4 (عدد الأطفال غير الملتحقين/ات بالمدارس). ويقيس مؤشر اليونسكو هذا عدد الأطفال في سن الدراسة الذين هم خارج المدارس. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للأطفال في البلدان التي تشهد النزاعات أو المتضررة من الكوارث.

4.4 (نسبة المراهقين من الفئة العمرية (15–19 سنة) الذين لديهم إمكانية الوصول إلى برامج من المدرسة إلى العمل (School-to-work programs)) – هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره. ويقيس هذا المؤشر نسبة المراهقين الذين قُدمت لهم البرامج التي تمكّنهم من الانتقال من المدرسة إلى التوظيف والعمل، سواء من خلال برامج التدريب المهني أو التلمذة المهنية/ الصناعية. وقد تمت الإشارة إلى أن المؤشر ينبغي أن يتم تطويره، حيث لا يوجد تعريف عالمي لغاية الآن حول ما يُشكل برنامج من المدرسة إلى العمل.

5.4 (معدل القرائية/ الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الفئة العمرية (15–24) سنة من النساء والرجال (من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية/ MDGs)). ويقيس هذا المؤشر نسبة الشابات والشباب النساء والرجال الذين يلمّون بمهارات القرائية كنسبة من مجموع السكان في هذه الفئة العمرية.

6.4 (نسبة الشباب من الفئة العمرية (18–24 سنة) الذين لديهم إمكانية الوصول إلى برنامج تعلّمي) – هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره. ويقيس هذا المؤشر نسبة الشابات والشبان من النساء والرجال الذين يمكنهم الالتحاق بدورة وتعلم مهارة جديدة لتحسين معارفهم/ن، ومهاراتهم/ن، وكفاياتهم/ن.

7.4 (مؤشر حول حصة/ مساهمة المرافق والتسهيلات التعليمية بتوفر بيئات تعلّمية فعّالة) – هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره. ويقيس هذا المؤشر جودة ومدى توفير الموارد الكافية للمرافق والتسهيلات التعليمية – التعلّمية.

8.4 (معدل عدد الطلبة لكل جهاز كومبيوتر/ حاسوب في التعليم الأساسي والثانوي). ويقيس مؤشر اليونسكو هذا إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية في المدارس.

9.4 (مؤشر حول نسبة المنح الدراسية الممنوحة للطلبة من البلدان النامية) – هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره.

10.4 (مؤشر حول العرض المتاح من المعلمين/ات المؤهلين/ات) – هذا المؤشر ينبغي أن يتم تطويره. وهذا المؤشر يتتبع ما يتم عرضه/ توفيره من المعلمين/ات المؤهلين/ات.

11.4 (وجود الأطر القانونية التي تضمن الحق في التعليم لجميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي، والتي تضمن أن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل لا يقل عن عدد سنوات التعليم الأساسي). هذا المؤشر يتتبع الضمانات القانونية للحق في التعليم[11].

ثالثًا: المؤشرات الرئيسية المقترحة إزاء كل هدف من الأهداف الفرعية المنبثقة عن الهدف الرابع من الأهداف الأساسية لأجندة التنمية لما بعد العام 2015*

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

* **(ملاحظة عامة:** يُقترح تصنيف جميع المؤشرات حسب: الجنس، والعمر، ومكان الإقامة (حضر/ ريف)، وغيرها من الخصائص، وفق ما يكون مناسبًا وممكنًا).

الهدف الفرعي	وصف المؤشر الرئيسي المقترح
1.4 ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتاجات تعلميّة ملائمة وفعّالة بحلول عام 2030.	**النسبة المئوية للأطفال/ الشباب في نهاية كل مستوى من مستويات التعليم والذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستويات الإتقان/ الإجادة في (أ) القراءة و(ب) الرياضيات. تصنيف البيانات، حسب: الجنس، والموقع، والثروة (وغيرها .. حيثما تتوافر البيانات).**

[11] Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals. Launching a data revolution for the SDGs. A report by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network. Revised working draft (Version 7) March 20, 2015, pp (119-125).

الهدف الفرعي	وصف المؤشر الرئيسي المقترح
2.4 ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي، حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.	النسبة المئوية للأطفال دون سن 5 سنوات الذين هم نمائيًا/ تطوريًا على المسار الصحيح في: الحالة الصحية، والتعلم، والصحة النفسية والاجتماعية. تصنيف البيانات، حسب: الجنس، والموقع، والثروة (وغيرها .. حيثما تتوافر البيانات).
3.4 ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.	النسبة المئوية لمشاركة الكبار في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي والتدريب في أل 12 شهرًا الأخيرة.
4.4 زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.	النسبة المئوية للشباب/ الكبار الذين يمتلكون مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مصنفين حسب نوع المهارة.
4-5 القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة/ الهشة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.	مؤشرات التكافؤ (الإناث/ الذكور، حضر/ ريف، الخمس الأدنى/ الخمس الأعلى للثروة)، لجميع المؤشرات الواردة ضمن هذه القائمة والتي يمكن تصنيفها.
4-6 ضمان أن يلمّ جميع الشباب، ونسبة كبيرة من الكبار؛ رجالاً ونساءً على حد سواء، بمهارات القرائية (القراءة والكتابة) والحساب بحلول عام 2030.	نسبة السكان في فئة عُمرية معينة، الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتًا من الإتقان/ الإجادة في: (أ) محو الأمية الوظيفية و(ب) المهارات الحسابية. تصنيف البيانات، حسب: الجنس، والموقع، والثروة (وغيرها .. حيثما تتوافر البيانات).
4-7 ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة من السُبُل من بينها: التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب/ أنماط العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.	النسبة المئوية للطلبة البالغين من العمر 15 عامًا الملتحقين في المدارس الثانوية الذين يظهرون على الأقل مستوى ثابتًا من المعرفة عبر مجموعة مختارة من الموضوعات في: العلوم البيئية، وعلوم الأرض والجيولوجيا. إن الاختيار/ أو المدى المحدد للموضوعات يعتمد على المسح أو التقييم الذي يتم جمع بيانات المؤشر من خلاله. تصنيف البيانات، حسب: الجنس، والموقع، (وغيرها .. حيثما تتوافر البيانات).

الهدف الفرعي	وصف المؤشر الرئيسي المقترح
٤-أ بناء المرافق والتسهيلات التعليمية التي تراعي: الفروق بين الجنسين، واحتياجات الأطفال وذوي الإعاقة، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئات تعلميّة آمنة وشاملة وفعّالة وخالية من العنف للجميع.	النسبة المئوية للمدارس التي لديها إمكانية الحصول على: (أ) الكهرباء، (ب) الإنترنت للأغراض التربوية، (ج) مياه الشرب الأساسية، (د) مرافق الصرف الصحي الأساسية، و(هـ) مرافق غسل اليدين الأساسية (وفقًا لتعاريف مؤشرات المياه والصرف الصحي).
٤-ب زيادة عدد المنح الدراسية المتاحة على الصعيد العالمي للبلدان النامية بنسبة كبيرة، وبخاصة لأقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج الدراسية التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.	حجم تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية للمنح الدراسية حسب القطاع ونوع الدراسة. إجمالي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية للمنح الدراسية وتكلفة الطالب في الدول المانحة (أنواع المساعدات E01 وE02). يتم التعبير عن البيانات بالدولار الأمريكي حسب متوسط سعر الصرف السنوي.
٤-ج تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين/ات المؤهلين/ات، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030[12].	نسبة المعلمين/ات في: (أ) مرحلة الطفولة المبكرة – ما قبل المرحلة الابتدائية/ الأساسية، (ب) المرحلة الابتدائية/ الأساسية، (ج) المرحلة الثانوية الدنيا، و(د) المرحلة الثانوية العليا، الذين تلقوا على الأقل الحد الأدنى من التدريب المنظّم ما قبل الخدمة (مثل التدريب على البيداغوجيا/ علم تعليم وتعلم الصغار) أو برامج التدريب أثناء الخدمة المطلوبة للتدريس في المستوى المناسب في بلد معين. تصنيف البيانات، حسب: الجنس، (وغيره .. حيثما تتوافر البيانات)[13].

[12] مقاصد الهدف (4) المعني بالتعليم ضمن الأهداف الأساسية لأجندة التنمية لما بعد العام 2015.
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/

[13] List of indicator proposals (11 August 2015): This list of indicator proposals has incorporated the changes in the goal and targets adopted by the Intergovernmental negotiations and included in their final proposal: "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development" published on 1 August 2015.

الفرص:

- استثمار فرصة تواجد خطط وطنية طموحة لتطوير التعليم لدى الكثير من الدول العربية. فهناك دول سعت بجدية وبقوة في هذا الاتجاه، ودول أخرى أعدت خططاً لتطوير التعليم حتى العام 2020، وخاصة بعد عام 2000 نتيجةً لتوصيات مؤتمر داكار في السنغال، لغايات تحقيق الإنصاف بين الفتيات والفتيان في التعليم.
- استثمار الطاقات التربوية العربية في استخراج المؤشرات التربوية المراعية للنوع الاجتماعي بالإفادة من أفضل الممارسات التربوية عربيًا ودوليًا، نظرًا لأن هذه المؤشرات تُعد أمرًا ضروريًا للتطوير التربوي، إذ تستخدم في تحليل الواقع التعليمي وفي عمليات التخطيط ووضع السياسات التربوية، وبناء البدائل الممكنة للمفاضلة بينها، وفي عمليات اتخاذ القرار المستند إلى معلومات موثوقة وفي الوقت المناسب.
- هناك مؤشرات واضحة وعديدة على أن الدول العربية تقتني الوسائل والتجهيزات اللازمة للدخول إلى عالم المعرفة من الناحية التقنية، مثل: امتلاك شبكات الاتصال، والأجهزة المتطورة، والاشتراكات في شبكة الإنترنت، والتعامل مع وسائل وشبكات التواصل الاجتماعي الحديثة. وينبغي اغتنام هذه الفرصة لبناء مجتمع المعرفة؛ إذ أن امتلاك المرأة جنبًا إلى جنب مع الرجل معارف العولمة ومهاراتها وقيمها في إطار رؤية عربية للولوج إلى مجتمع المعرفة، هو الطريق الصحيح والأمثل لتحقيق أهداف دمج المرأة في سيرورة النقل والتوطين، بما يحقق تقدم دول المنطقة العربية باتجاه إرساء التنمية الإنسانية المستدامة القائمة على أسس المواطنة الإيجابية والعدالة الاجتماعية.
- تشجيع الدول العربية على المشاركة المستمرة في اختبارات التحصيل الدولية، واستثمار هذه الفرصة المنتظمة لمعرفة موقعها بين الدول، وتحفيزها لاتخاذ إجراءات حاسمة لرفع جودة التعليم فيها.
- إشراك العاطلات عن العمل ببرامج تقدم التدريب (عن بعد) للمتمكنات من التعامل مع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات المعاصرة، باشراف الجمعيات النسائية المحلية، والاستفادة من المشروع الخاص بمحو الأمية باستخدام التقانات المعاصرة الذي أنتجته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة المرأة العربية.
- تفعيل واستثمار الشراكات مع مؤسسات التدريب لتقدم إعادة تدريب وتدريب تحويلي للإناث للاستفادة من الطاقات المعطلة في السوق المحلي والعربي للتأهيل والتنمية المهنية للقدرات والمهارات الدائمة التغير واللازمة للوظائف والمهن الحالية والمتوقعة، وفقًا للدراسات الخاصة بتوصيف المهن.
- تفعيل منظومة (من فتاة لفتاة– من العاملة للعاطلة)، بأن تقدم الجمعيات النسائية بالشراكة مع المؤسسات الإنتاجية في المجتمع المحلي برامج تدريب من المرأة العاملة للمرأة غير العاملة، وتفعيل ثقافة (التطوع).

- الاستفادة من أعداد العاطلات عن العمل في برامج تعليم الكبار، والبرامج التأهيلية للعمل في دور المسنين والبرامج التربوية الخاصة بالتعامل مع الطفولة المبكرة مع بعض الأسر وفي دور الحضانة.

التوصيات:

ينبغي العمل على تفعيل الجهود الرامية إلى إعداد الفتاة/ المرأة العربية المتعلمة ذات الكفاءة والمهارات التخصصية العالية، والقادرة على مواصلة التعلم المستمر إلى أقصى حد تسمح به ميولها وقدراتها ورغباتها، واستثمار طاقاتها لتحقيق النمو المهني المستدام والمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية المستدامة. وذلك من خلال مجموعة من (السياسات المقترحة)، بهدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة العربية في إطار الهدف الرابع، وهذه التوصيات موجهة إلى:

1. الحكومات (وبخاصة وزارات التربية والتعليم والتعليم العالي، ومؤسسات التدريب المهني والتقني):

- توفير تعليم مدرسي ذي نوعية عالية وبيئات تعليمية – تعلميّة محفّزة للتعلم ومرحّبة بالجميع، سعيًا لتحقيق المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص في الخدمات التربوية كمًا ونوعًا.
- رفع نسبة التحاق الإناث ببرامج التعليم العالي بمختلف مستوياته وتخصصاته ووظائفه التي تتضح فيها فجوة النوع الاجتماعي.
- تحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين في قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني وفقًا لمتطلبات سوق العمل ومستجداته وتقنياته.
- تقريب المدارس من المناطق الريفية والجبلية الصعبة حتّى يتمكّن جميع الأطفال؛ الفتيان والفتيات، ممّن بلغوا السن الرسمية الالتحاق بالمدرسة الابتدائية والتمتّع بحق التّعلم المتاح لهم ومواصلته.
- رفع نسبة تمثيل المرأة في المناصب القيادية التربوية بمختلف مستوياتها الوظيفية، وتعزيز مشاركتها الفاعلة في جميع مواقع رسم السياسات واتخاذ القرارات التربوية، وفي مختلف المجالس والهيئات واللجان التربوية المنتخبة والمعيّنة في قطاع التعليم والتدريب بكافة أنماطه ومستوياته.
- رفع نسبة الإناث اللواتي يمتلكن المهارات الحاسوبية ويستخدمن وسائط تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بصفتها لغة العصر، لتحسين نوعية حياتهن وتنمية مساراتهن المهنية.
- ضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والبرامج والموازنات التربوية بمراعاة احتياجات كل من الرجل والمرأة في هذا القطاع بعدالة، وتطوير القدرة المؤسسية لمعالجة قضايا النوع الاجتماعي في المناهج، وفي عمليات التعلم والتعليم والتقييم، لضمان العدالة والمساواة في فرص التعلم النوعي لكلا الجنسين.

- العمل على إجراء دراسات متابعة دورية كمية ونوعية لتقييم مدى تقدم الوزارات والمؤسسات التربوية المختلفة في إدماج النوع الاجتماعي وتجاوز الفجوات النوعية التربوية.
- العمل على تطوير ومأسسة سياسة ورؤية واضحة لوزارات التربية والتعليم والتعليم العالي ومؤسسات التدريب المهني والتقني في ما يتعلق بنظم وعمليات الابتعاث والمشاركة بالدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات التربوية الداخلية منها والخارجية، على أن تتضمن ضرورة تمثيل الإناث في كافة المجالات، ومراعاة توزيع الفرص جغرافياً لتشمل المحافظات والألوية خارج العواصم العربية.

2. الآليات الوطنية المعنية بالمرأة:

- تطوير الخطاب التربوي والثقافي لتمكين المرأة العربية من أن تكون فاعلة في عمليات التغيير والبناء الحضاري لمجتمعها. ونشر وتجذير ثقافة مجتمعية داعمة لإنصاف المرأة وتمكينها، ومناهضة للتمييز المبني على أساس النوع الاجتماعي في مختلف المجالات، سعياً لتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين.
- تفعيل العمل في مجال محو أمية المرأة العربية بكافة صورها وأشكالها؛ الأمية الأبجدية، والأمية الوظيفية، والأمية الحاسوبية، والأمية القانونية، والأمية الانفعالية، لتعزيز دور المرأة في إحداث التنمية المستدامة. بمختلف أبعادها.
- العمل على إعداد الاستراتيجيات والخطط التنفيذية لتمكين المرأة: ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا واقتصاديًا وقانونيًا، بما يسمح لها بالانخراط الصحي في المجتمع والإسهام المتميز في كافة مجالاته.
- التعاون مع المؤسسات الحكومية لإعداد استراتيجيات وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في قطاعات التربية والتعليم والتعليم العالي والتدريب المهني والتقني، تسعى إلى: ضمان تكامل دور الإناث والذكور بأسلوب يحقق التغيير الإيجابي المطلوب، وتضمين منظور النوع الاجتماعي في تطوير السياسات والاستراتيجيات وتطبيقاتها وضمن خطط العمل ونشاطات القطاعات، وإطلاق الطاقات وتعزيز الوصول إلى الحقوق والمساواة بين الجنسين، وتمكين كلا الجنسين من الإسهام الفاعل لاتخاذ القرارات التي تُبنى على وعي عميق بالأدوار والمهام المنوطة بكلا الجنسين، ومتابعة تحقيق أهداف التعليم للجميع والأهداف الإنمائية للألفية.
- رفع مستوى الوعي المجتمعي حول أهمية استخدام البيانات والمؤشرات المصنفة حسب النوع الاجتماعي لإعداد التحليلات النوعية، ورصد التقدم المحرز في إطار تقليص الفجوات وتحقيق المساواة بين الجنسين في كافة القطاعات وفي مقدمتها التعليم، وتوجيه أنظار واضعي الاستراتيجيات وراسمي السياسات وصناع القرار للفجوات القائمة بين الذكور والإناث، واتخاذ سياسات وبناء استراتيجيات مراعية للنوع الاجتماعي.

3. منظمات المجتمع المدني:

- القيام بمزيد من الحملات الإعلامية لدفع أولياء الأمور في بعض الأوساط الاجتماعية إلى تعليم بناتهم وأبنائهم، ومتابعة دراستهم دون انقطاع.
- تحفيز المرأة على التعلم المستمر في جميع مراحلها العمرية لغايات تمكينها واستثمار طاقاتها وقدراتها.
- تمكين المرأة من مختلف الكفايات: المعرفية والمهنية والإنسانية والتقنية والفنية، مما يؤهلها لكي تُسهم إسهاماً كاملاً في الحياة الاقتصادية عبر القطاعات كافة وعلى جميع مستويات النشاط الاقتصادي، ويُساعد في رفع نسبة مشاركة المرأة في ريادة الأعمال الخاصة وفق أحدث المستجدات وأفضل الممارسات.
- العمل على إنشاء الجمعيات والروابط المهنية لمعلمي ومعلمات المبحث الواحد على المستويين الوطني والعربي، سعياً لتطوير محتوى التعلم وطرائقه وأدوات تقويمه، وتبادل التجارب والخبرات وأفضل الممارسات وقصص النجاح في ما بينهم، وضمان الشراكة الفاعلة مع نقابات واتحادات المعلمين لتحقيق ذلك.
- العمل على نشر وتجذير المعرفة والثقافة القانونية المتعلقة بحقوق المرأة من خلال التعريف بالتشريعات والاتفاقيات الوطنية والدولية المتعلقة بحقوق المرأة بخاصة، والإفادة من توظيف تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ضمن هذا الإطار.
- مخاطبة صناع القرار التربوي لتفعيل التوصيات التي توصلت إليها منظمات المجتمع المدني في اللقاءات التشاورية الوطنية لأجندة التنمية لما بعد عام 2015، وبخاصة في ما يتعلق بمحور التعليم، ومنها[14]:
  - تطوير البيئات التعليمية – التعلّمية.
  - إيلاء تطوير نوعية التعليم أولوية كبرى في مختلف المراحل التعليمية.
  - التوسع في توفير رياض الأطفال وتحسين وضمان جودة خدماتها.
  - تحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية على مختلف المناطق الجغرافية.
  - ضمان تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية للالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة، مع التأكيد على ضمانها لذوي/ات الإعاقة.
  - الاهتمام بالطلبة الموهوبين/ات والمتميزين/ات ورعايتهم ودعم إبداعاتهم/ن؛ والاهتمام بالطلبة الذين يعانون من صعوبات التعلم.
  - تطوير آليات القبول في مؤسسات التعليم العالي باتجاه تحقيق تكافؤ الفرص.
  - إعادة النظر بكلف التعليم العالي المرتفعة وآثارها السلبية المترتبة على ذوي/ذوات الدخل المحدود.

[14] نتائج الملتقى الوطني الأردني لمنظمات المجتمع المدني حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015. جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن". 2013.

- التوسع في تطبيق اللامركزية في قطاع التعليم باتجاه تفويض الصلاحيات.
- تطوير المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
- توفير مصادر التمويل لدعم قطاع التعليم.
- إدخال الحوسبة في مراحل التعليم المختلفة.
- تطوير المستوى المهني والأكاديمي للمعلم/ة؛ وتطوير معايير التعيين المعتمدة.
- إيلاء الاهتمام لتأهيل المعلمين/ات في مجالات؛ حقوق الإنسان والمساواة ومهارات الاتصال.
- تطوير التعليم المهني والتقني وأسس القبول فيه.

قائمة المراجع:

- أجندة التنمية المستدامة لما بعد 2015: الأهداف الأساسية لأجندة التنمية لما بعد العام 2015، التي تم اعتمادها في 25/ سبتمبر/ 2015 في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- إطار عمل التعليم بحلول العام 2030. نحو التعليم الجيد والمنصف والدامج والتعلم مدى الحياة للجميع. المنتدى العالمي للتربية 2015.
- الأمم المتحدة تعتمد الأهداف العالمية الجديدة، لتحقيق التنمية المستدامة للبشرية والكوكب بحلول عام 2030. المصدر: مركز أنباء الأمم المتحدة. أهداف التنمية المستدامة. أهم أحداث مؤتمر القمة. الأخبار. جدول أعمال التنمية المستدامة. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/26
- الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2013–2017). (التوجهات والملامح العامة، والوثيقة المرجعية). اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. 2013. الرابط الإلكتروني: www.women.jo
- الاستراتيجية الوطنية لإدماج النوع الاجتماعي في وزارة التربية والتعليم. وزارة التربية والتعليم. الأردن. تشرين الثاني/2010.
- الأمين العام يؤكد من أوسلو على حق الإنسان في التعليم. المصدر: الأخبار. الأمين العام. التعليم. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/07/07
- التقارير الوطنية للدول العربية التي أعدت لغايات تجهيز "الاستعراضات الوطنيّة للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عامًا. 2015/2014. http://www.escwa.un.org/sites/BeijingPlus20/documents/National Reports.
- التقرير الإقليمي للتعليم للجميع الخاص بالدول العربية للعام 2014. الاجتماع العالمي للتعليم للجميع: 12–14 أيار/ مايو 2014 – عمان. مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – بيروت. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.
- التقرير العربي الموحد حول تنفيذ منهاج عمل بيجين بعد عشرين عامًا. 2015. الأمم المتحدة. بيروت.
- المرأة وأهداف التنمية المستدامة. مستقاة من بيانات قامت بإعدادها هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- المنتدى العالمي للتعليم يحدد خارطة طريق عالمية حتى عام 2030. المصدر: الأخبار. التعليم. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/05/21

- النشرة الإحصائية للمرصد العربي للتربية. "الإنصاف بين الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي بالدول العربية". العدد السادس. سبتمبر 2015. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- النوع الاجتماعي بالأرقام: Gender in Figures. 2014/2013. http://www.escwa.un.org/sites/gif14/
- أهداف التنمية المستدامة. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education/
- تقرير حول وضع المرأة العربية "التماس النساء والفتيات للعدالة: من تصديق الصكوك الدولية إلى تطبيقها". اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). 2015.
- قادة العالم يضعون مبادرة التعليم أولاً ضمن أهداف التنمية المستدامة. المصدر: أهم أحداث مؤتمر القمة. الأخبار. التعليم. http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2015/09/27
- مركز إبداع المعلم. فلسطين. Teacher Creativity Center. www.teachercc.org.
- مسودة "الخطة العربية للنهوض بتعليم المرأة في مجتمع المعرفة (2015–2024)". المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنظمة المرأة العربية. تونس. 2015.
- منى مؤتمن وآخرون. 2010. "تدقيق واقع إدماج النوع الاجتماعي في القطاع العام في الأردن"/ دراسة كمية – نوعية. اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. الرابط الإلكتروني: www.women.jo
- منى مؤتمن. 2014. التقرير الوطني للمملكة الأردنية الهاشمية (بيجين +20): "الاستعراض الوطنيّ للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد عشرين عاماً". اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- منى مؤتمن. ورقة عمل حول: التعليم العام؛ الواقع والتطلعات. "ندوة إصلاح المنظومة التربوية في الأردن". المنتدى العالمي للوسطية. 2014/12/27.
- نتائج الملتقى الوطني الأردني لمنظمات المجتمع المدني حول أجندة التنمية لما بعد عام 2015. جمعية معهد تضامن النساء الأردني "تضامن". 2013.
- Indicators and a Monitoring Framework for the Sustainable Development Goals. Launching a data revolution for the SDGs. A report by the Leadership Council of the Sustainable Development Solutions Network. Revised working draft (Version 7) March 20, 2015.
- "Transforming Our World: The 2030 Agenda for Sustainable Development" published on 1 August 2015.

الملاحق

الرسم البياني (1): تطور مؤشر المساواة الخاص بنسبة القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي في الوطن العربي مقارنة مع المعدل العالمي ومعدل أقاليم أخرى خلال الفترة 2000 – 2013

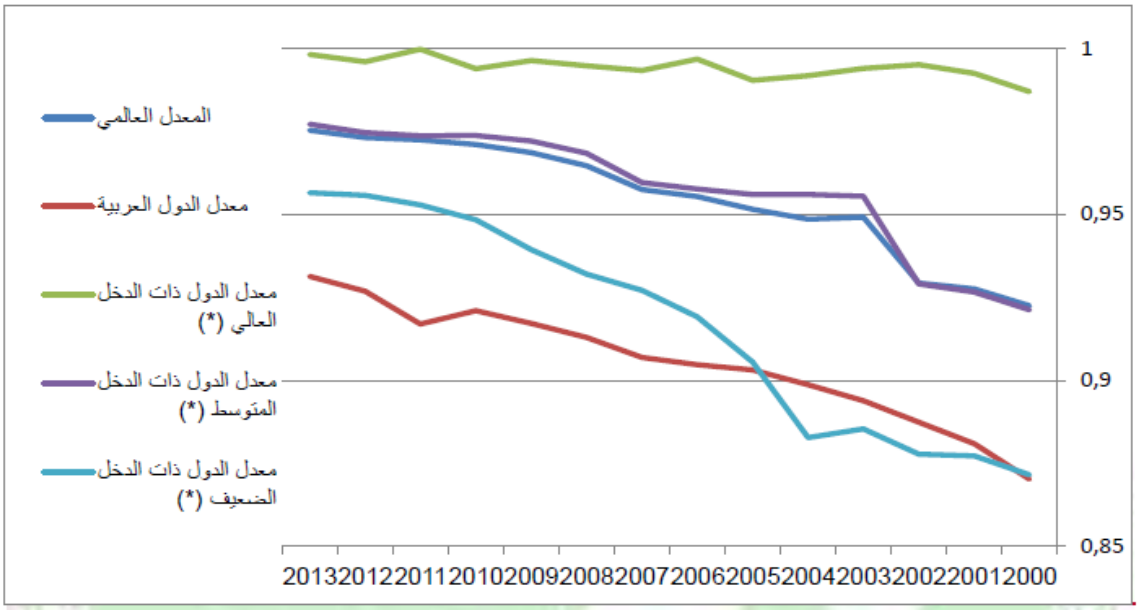

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

الرسم البياني (2): تطور مؤشر المساواة الخاص بنسبة القيد الصافية المعدّلة في التعليم الابتدائي في الوطن العربي مقارنة مع المعدل العالمي ومعدل أقاليم أخرى خلال الفترة 2000 – 2013

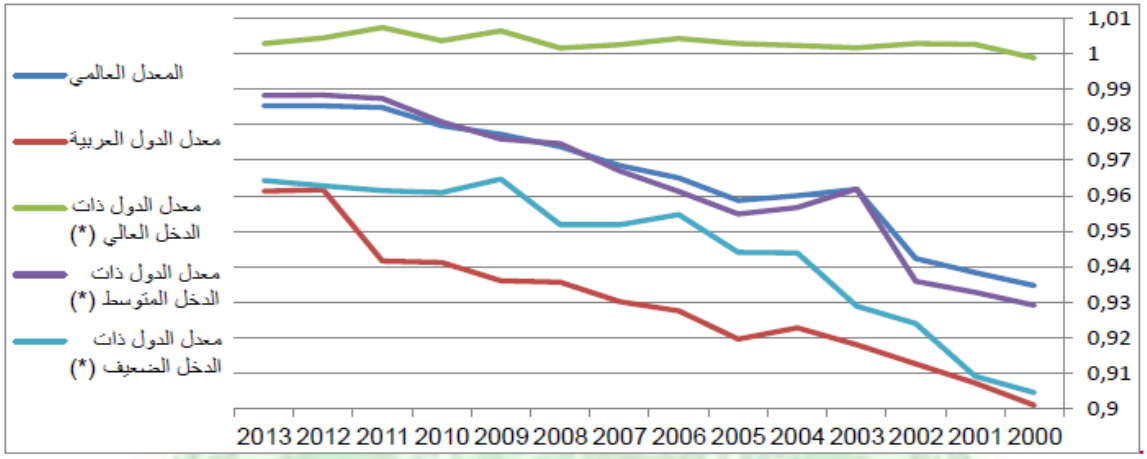

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

الرسم البياني (3): تطور المعدل العربي والعالمي لنسبة المعيدين والمعيدات في التعليم الابتدائي خلال الفترة 2000 – 2013

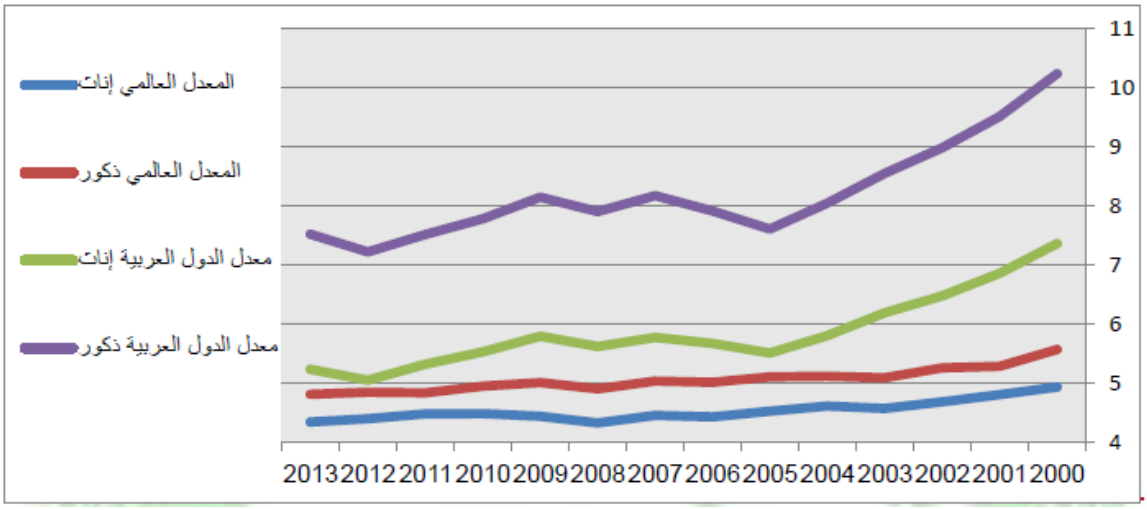

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

الرسم البياني (4): تطور المعدل العربي والعالمي للتسرب في التعليم الابتدائي خلال الفترة 2000 – 2012

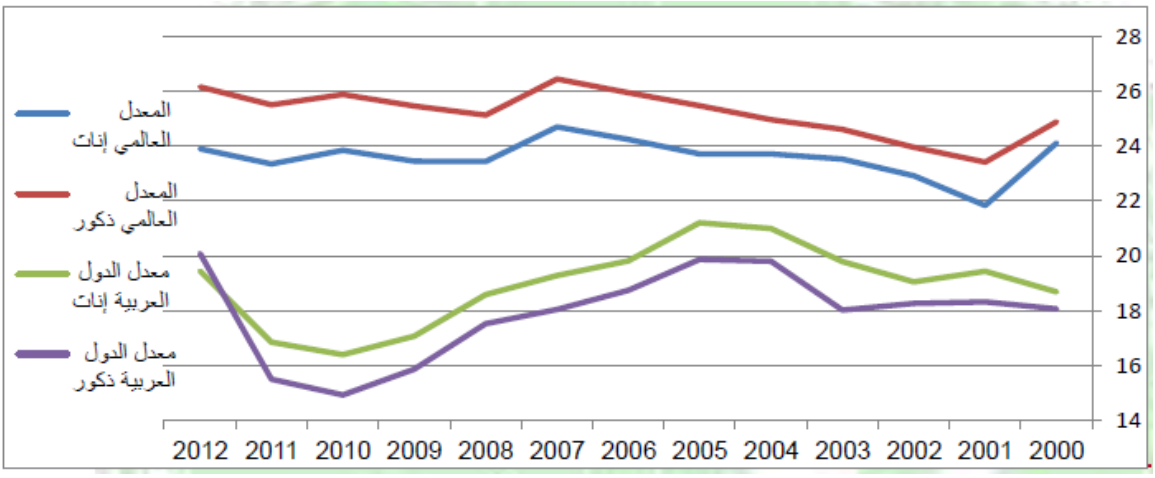

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

الرسم البياني (5): تطور مؤشر المساواة الخاص بمعدل البقاء في الدراسة حتى الصف الأخير من التعليم الابتدائي في الوطن العربي مقارنة مع المعدل العالمي ومعدل أقاليم أخرى خلال الفترة 2000 – 2012

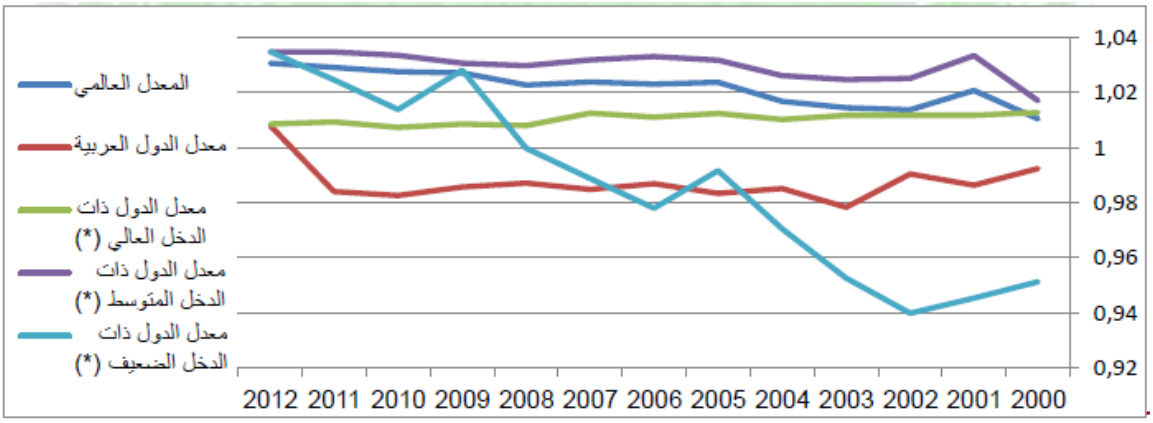

المصدر : معهد اليونسكو للإحصاء

المرجع للرسومات (1–5): النشرة الإحصائية للمرصد العربي للتربية. "الإنصاف بين الفتيات والفتيان في التعليم الابتدائي بالدول العربية". العدد السادس. سبتمبر 2015. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

الرسم البياني (6): نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم العالي مقابل نسبة الإناث إلى الذكور من مجموع القوى العاملة

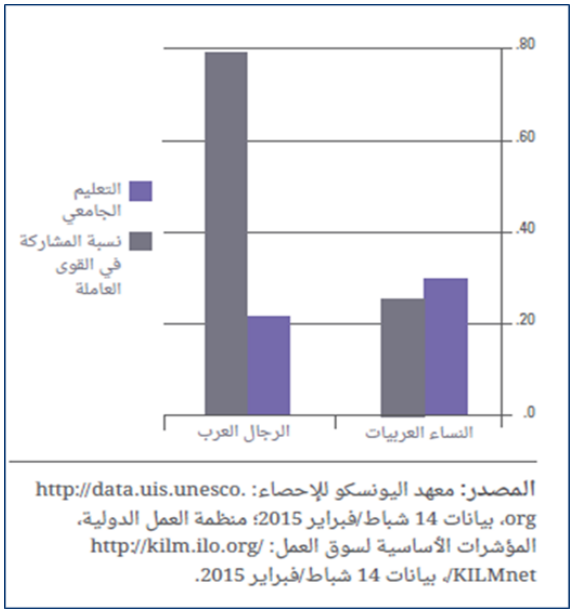

المصدر: معهد اليونسكو للإحصاء: http://data.uis.unesco.org، بيانات 14 شباط/فبراير 2015؛ منظمة العمل الدولية، المؤشرات الأساسية لسوق العمل: http://kilm.ilo.org/KILMnet، بيانات 14 شباط/فبراير 2015.

ملاحظات